



رجال الأعمال

مصريين

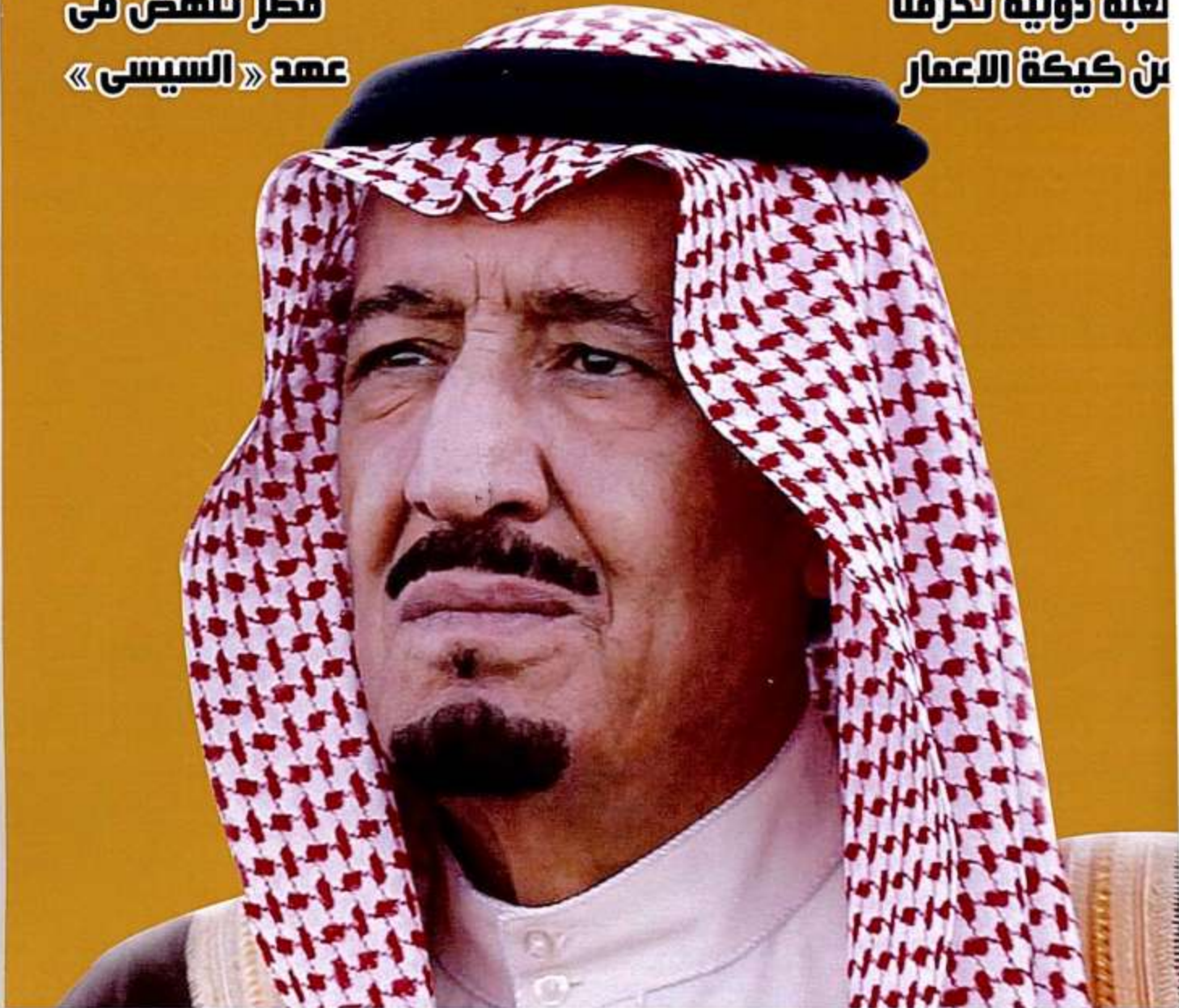
◀ فبراير ٢٠١٨

◀ السنة السابعة عشر

◀ شهرية اقتصادية

د. سعد الدين:
مصر تنهض في
عهد «السيسي»

م. حسين طبور
لعبة دولية تحرمانا
من كيكة الاعمار



الملك سلمان موقفنا تجاه مصر واستقرارها وامنها
ثابت لا يتغير وما يربط البلدين نموذج يحتذى به

د. محمد سعد الدين .. سفيراً مصرياً فى محافل الصناعة العالمية

وهب حياته للصناعة فأصبح من أبرز رجالها على المستوى العالمى



ويصرح لـ «رجال الأعمال» :

**مصر تنهض
من جديد فى
عهد الرئيس
« السيسى »**

الإهتمام بالصناعة وتذليل العقبات أمام المستثمرين
الصناعيين خطوة جادة من الدولة لدفع عجلة الإنتاج
وتسريع عجلة النمو الإقتصادى

« رجال الأعمال » حاورت د. محمد سعد الدين حول العديد من القضايا ذات البعد الصناعى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى مصر بهدف التعرف على فكر الرجل وكيف ينظر للحاضر بكل تحدياته ورؤيته المستقبلية لمصر وهل هى رؤية ممزوجة بالتفاؤل أم أن الغموض قد يكون عنواننا عريضا للمرحلة القادمة فى ضوء ما تواجهه مصر من مؤامرات من أعداء الداخل والخارج .

ولأن حديث د. سعد الدين يتسم بالواقعية ومبنى بالأساس على معايير علمية لا تحلق فى الخيال بقدر ما ترتبط بالواقع سواء المحلى أو العربى أو الإقليمى أو العالمى ، فمن الطبيعى أن ننشر روى الرجل وأفكاره على حلقات ليستفيد منها الجميع سواء صناع القرار أو شريحة رجال الأعمال والمستثمرين أو المسئولين كل فى موقعه أو الشباب الباحث عن الأمل ومستقبل مليء بالإشراقات .

2008 وسوف يتيح هذا الإقتصاد الذى أتابع نهضته من سباته وكذلك نموه الملحوظ العديد من الفرص لأصحاب الإستثمارات طويلة الأجل دون أى خوف على إستثماراتهم فى ظل قانون جديد جاذب للإستثمارات ومناخ إستثمارى مختلف تماما عن ماكان عليه من قبل بشهادة جميع خبراء الإقتصاد العالميين . لقد بدأت مصر بالفعل تتحول إلى إقتصاد مستقر وديمقراطى وعصرى، حيث سيتم تقاسم ثمار النمو والازدهار بين جميع الذين شاركوا فى تحقيق ذلك. إن قدرة الإقتصاد المصرى على تسجيل معدلات نمو اقتصادية هى حقيقية وإيجابية وسط تراجع ملحوظ فى الإقتصادى العالمى .

وقال د. سعد الدين لـ " رجال الأعمال " : إن الإكتشافات البترولية والغازية الأخيرة تبشر بخير عظيم ، كما أن حقل ظهر العظيم كفيل بأن يقلى الموازين لصالح الإقتصاد القومى وتسريع معدلات نموه . وفى حقيقة

عشوائى أو عاطفى لإرضاء الملايين بشكل مؤقت كما كان يحدث فى العهود القنابقة ، وإنما تتحرك طبقا لخطط موضوعة توازن بين ما نملكه من ثروات وما بين أيدينا من إمكانات لتعظيم تلك الثروة التى حباها الله بها ، وحسب علمى فهناك خطة لإعادة صياغة منظومة الطاقة من جديد ليتم تسعير الطاقة ومراعاة توجيه الدعم للمصانع التى تغطي السوق المحلى ، فليس من المعقول دعم المستهلك الأجنبي عن طريق دعم المصانع التى توجه إنتاجها للخارج . وقال أن التسعير سيتوافق مع المنتج بتوحيد سعر الطاقة للمصانع ، وإذا كان هناك اتجاه لدعم أي جهة فالصناعة المحلية أولى بالدعم من خلال دعم السلع وليس دعم الطاقة فى المصانع وتشديد الرقابة لوصول الدعم للمستهلك الحقيقي حتى لاتضيع موارد الدولة .

ويستطيع الإقتصاد القومى بما يتميز به من مرونة - يقول د. محمد سعد الدين - تجاوز التحديات الاقتصادية كما فعل فى الأزمة المالية فى عام

فى بداية حديثه عبر د. محمد سعد الدين عن تفاؤله بالمرحلة القادمة وأكد أننا مقدمون على إنطلاقة حقيقية تحدها معطيات ثرواتنا التى يجب تفعيل استغلالها بطرق تضمن الحفاظ عليها ، وتجنب هدرها ، وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية من خلال غرفة صناعة البترول والتعدين واتحاد الصناعات .

وبلغة يسودها الحسم والحزم أوضح د. سعد الدين بقوله أننا جميعا كمصريين: الدولة والمؤسسات والشعب نواجه تحديا كبيرا علينا أن نجتازه بالعلم والتخطيط المدروس وليس عبر قرارات عاطفية تدغدغ المشاعر فى البدايات ولكنها لن تأتى بالثمار المنشودة . هذا التحدى الكبير من وجهة نظرى يكمن فى تشغيل كافة المصانع المتوقفة عن العمل ، وزيادة القدرة الإنتاجية لرفع القيمة التصديرية لجلب العملة الصعبة .

وأضاف د. سعد الدين مؤكداً أن الدولة المصرية فى عهد وعهدة الرئيس عبد الفتاح السيسى لاتتحرك بشكل

الدعم يمتد لمجالات عديدة مثل الخبز والسولار والبنزين والكهرباء والمواصلات والغاز والأسمدة والغذاء وخلافه.

بما يستوجب ضرورة إيجاد صيغة مثلى لمستحقي الدعم ، وبالتالي يتم توجيه الدعم لهم مباشرة دون هدر أو فاقد أو دخول فئات غير مستحقة فى منظومة الدعم .

و مع تعدد الآراء الاقتصادية حول أنسب السبل لتوزيع الدعم سواء بصورة نقدية أو بصورة عينية يرى د. سعد الدين أن الأسلوب الأمثل يكمن فى الدعم النقدى بعد أن يتم عمل حصر دقيق لمستحقي الدعم الحقيقيين فى مصر ، والذين يصل عددهم لقرابة ١٥ مليون أسرة بما يعادل نحو ٨٠ ٪ من جملة عدد السكان، فلو تم مثلا تحديد جملة ما يستحقه الفرد من دعم لمختلف الخدمات والسلع السابق الإشارة إليها سابقا بمبلغ وقدره ألف جنيه تقوم الدولة بصرفه له شهريا ومن ثم يصبح إجمالي الدعم ١٥ مليار جنيه شهريا بواقع 180 مليار سنويا وسوف توفر مايقرب من 200 مليار من اجمالي الدعم الذي يصل الي 380 مليار جنيه حاليا وعندئذ يتم تداول السلع والخدمات بالسعر الحقيقي لها مما يحد من الفاقد والهدر فى كل تلك السلع والخدمات ما دامت تتداول بسعرها الحقيقي ، وفى هذه الحالة حتى لو ارتفعت أسعار السلع والخدمات فلن تؤثر على احتياجات المواطن لأن زيادة الاسعار دائما يكون لها سقف لا تتجاوزه ، وهو السعر العالى للسلعة ، والا سيقوم السوق بلفظ تلك السلعة واستيراد البديل لها من الخارج ، وفى حالة تطبيق هذا الحل نكون بالفعل قد حققنا الأهداف القومية المنشودة لإقتصادنا القومى .

الإكتشافات الجديدة فى حقول البترول والغاز ستنتقل مصر لمصاف الدول المصدرة وستسهم فى إنتعاش الإقتصاد القومى

مطلوب إستراتيجية جديدة للتعدين فى مصر للإنتفاع الإيجابى من ثرواتها المعدنية

مستحقاقه ، وبإمكان الدولة أن تعيد النظر فى عملية دعم السلع فتوفر كثيرا من مخصصات الدعم لضخها فى قطاعات أخرى ، منوها إلى أن قضية الدعم لم يتم التعامل معها بالإهتمام الكافى على الرغم من خطورتها نظراً لكونها قضية تمس كل بيت فى مصر ، مما حدا بالكثيرين على التفكير ملياً قبل إيجاد حلول ، وقد سبب هذا التأخير فى تفاقم المشكلة وإزدیاد حدتها نظراً لزيادة الأسعار العالمية بصورة متتالية ، وهو ما ينعكس على زيادة مخصصات الدعم سنويا بما يثقل كاهل الميزانية العامة ، حيث بات هذا الدعم يلتهم النصيب الأكبر من ميزانية الدولة ، ومع زيادة عدد السكان تقلص نصيب الفرد بصورة كبيرة نظراً لعدم قدرة الموازنة على زيادة مخصصات الدعم بصورة مكافئة للزيادة السكانية خاصة وأن

الأمر أن تزايد رغبة الشركات العملاقة المتخصصة فى البحث والتنقيب عن البترول والغاز فى مصر يعود بالأساس لشفافية الحكومة المصرية وإثبات جديتها فيما يتعلق بالإتفاق مع الشركات العالمية العاملة فى مجال البترول والغاز فى مصر وسداد معظم المستحقات فى إطار توقيتات محددة ومتفق عليها بين كافة الأطراف مما أعطى الثقة لدى الشركات العاملة وغيرها الراغبة فى ضخ إستثمارات جديدة فى مصر بما يساهم فى نهاية المطاف فى مضاعفة إنتاجية مصر من البترول والغاز ومشتقاتهما ويعود بالنفع والفائدة على الإقتصاد القومى. أشار د. محمد سعد الدين فى سياق حديثه لـ " رجال الأعمال " لجزئية يراها محورية فى دعم التصاد القومى وهى قضية " التعدين " ، فمشاكل التعدين تجسد بوضوح مايعانيه هذا القطاع الحيوى والمؤثر فى الإقتصاد حيث تنتشر الأماكن الزاخرة بالمعادن الغنية والتي تقوم عليها صناعات واعدة ، إلى جانب ماتزخر به صحارينا من معادن نادرة ، ولكن قيود البيروقراطية تعوق نمو هذا القطاع وإنطلاقته مع كل ما يميز به من إمكانيات كفضيلة بالمساهمة الحقة والفعالة فى دفع عجلة الإقتصاد القومى ، فلا بد من إزالة هذه القيود وجذب إستثمارات حقيقية لقطاع الثروة المعدنية وتشجيع المستثمرين ، مطالباً بضرورة فصل الثروة المعدنية عن وزارة البترول ليتم الاهتمام بها. وتطرق د. سعد الدين لقضية داخلية أثارت جدلاً كبيراً وخلال سنوات عديدة ولت دون الوصول للحل الأمثل لها وهى قضية الدعم وهل يذهب حقا لمستحقيه أم لا ، طبيعة هذا الدعم هل يكون مادياً أم فى شكل سلع ، فيعترف سيادته بأن دعم السلع لا يذهب إلى